ملخص بحث

الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية فى مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية

دكتوره/ نعمت عبد اللطيف مشهور(*)

تحظى قضية محاربة الفقر باهتمام متزايد مع تعرض معظم المجتمعات لصورة أو أخرى من صور الفقر، إلا أن هذه الجهود على تعددها لم تحقق النجاح المطلوب، حيث لازالت أعداداً ضخمة من الأطفال تعانى سوء التغذية، بينما لاتجد ملايين البشر مصادر آمنة للغذاء أو المياه.

ويضع الإسلام الأسس والآليات التى تعالج حالات الفقر المختلفة بالقضاء على أسبابها، وإعانة من تقصر إمكانياته على الوصول إلى مستوى الكفاية.

وتدرس هذه الورقة الأثر المتوقع لتطبيق كل من سياسة الحاجات الأساسية والمبدأ الإسلامي لحد الكفاية على علاج حالات الفقر المختلفة وتحقيق مستوى أفضل في التنمية الاجتماعية.

وتبين الدراسة أن سياسات الحاجات الأساسية من السياسات المقترحة وضعياً، إلا أنها لم تلق بعد قبولاً عاماً يضمن تطبيقها فى كل الدول، أما حد

(*) أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بنات الأزهر

الكفاية فهو مفهوم أصيل فى الاقتصاد الإسلامي، إذ أنه أحد الأسس واجبة التنفيذ، حيث يعتبر توفير الكفاية حق يكفله الإسلام لكل فرد في مجتمعه، ذلك في حين أن الدول المختلفة لا تلجأ إلى توفير الحاجات الأساسية إلا لأفقر فئات المجتمع اتقاءً لحقدهم، وما يثيرونه من قلاقل ومشكلات سياسية واجتماعية.

ويتضح من الدراسة أن مفهوم حد الكفاية متميز في مواجهته لمشكلة الفقر، نظراً لما يعمل على إشباعه في احتياجات الأفراد كماً ونوعاً، حيث نجد أن سياسة الحاجات الأساسية تقتصر على إشباع الحاجات المادية التى لايستطيع الإنسان الحياة بدونها، وهى تختلف كماً ونوعاً وفق اعترافات الهيئات والحكومات، إما حد الكفاية فإنه يقوم على توفير المقاصد الشرعية الخمس وهى: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والتى تعمل على إشباع حاجات مادية ومعنوية، فردية وجماعية، حاضرة ومستقبلة، ليتحقق للمسلم مكانته كخليفة للّه فى الأرض، مما يعنى بداهة أن توفير حد الكفاية يشتمل على توفير الحاجات الأساسية ويزيد عليها، فضلاً عما يوفره من حرية اختيار الفرد لوسائل إشباع حاجاته المتعددة، بعيداً عن الاختيار المفروض كماً ونوعاً من الحكومات أو المؤسسات.

ومن ناحية أخرى، فإن إشباع الحاجات، على قلتها، فى ظل سياسة الحاجات الأساسية يتم عند مستوى الكفاف لمن يقعون أدنى هذا المستوى المعيشى، بينما يهدف الإسلام إلى إشباع المقاصد الخمس لكل أفراد المجتمع عند مستوى الكفاية، طالما توافرت الموارد اللازمة لذلك.

وتوضح الدراسة تميز المبدأ الإسلامي لحد الكفاية من خلال ما يوفره من أسس وآليات تضمن مواجهة مختلف أنواع الفقر بأسلوب وقائى وعلاجى متكامل بعيداً عما يتعرض له تطبيق سياسة الحاجات الأساسية من تجارب ومحاولات تنتهى بتعميق الأوضاع السيئة للفقراء وتوسيع الفجوة بين الفئات القادرة والفقيرة فى المجتمع. وينجح الإسلام فى توفير حد الكفاية لكل من تقصر إمكاناته للوصول إلى هذا المستوى من خلال الموارد المالية والعينية اللازمة لذلك، والتى يوفرها الأداء السنوى لفريضة الزكاة وبذل الصدقات التطوعية والكفارات والنذور وأنواع الأوقاف خاصة الخيرية منها، ويعضد ذلك اضطلاع الدولة بمسئوليتها ودورها فى ارساء وتطبيق المبادئ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإسلامية الأصلية المؤدية إلى القضاء على مختلف أنواع الفقر وتحسين نوعية الحياة فى المجتمع الإسلامي.